The Reality of the Rights of People with Disabilities in Islamic Sharia and Palestinian Legislations and the Extent of their Implementation

Louay Azmi Al-Ghazawi[(1)] **Hanan Sami Al-Tantawi**[(2)*]

(1) Assistant Professor - Hebron University-Palestine.
(2) Special Education Program - Hebron University -Palestine .

Received: 10/03/2025
Accepted: 23/04/2025
Published: 13/11/2025

* ***Corresponding Author:***
hanana@hebron.edu

DOI:https://doi.org/10.59759/educational.v4i3.1427

Abstract

The study aims to analyze the extent of implementing the special Palestinian legislation on the rights of people with disabilities and its alignment with international agreements, as well as to study these rights from an Islamic perspective. The study employed the descriptive-analytical approach where a questionnaire was used to collect data and was distributed to 300 participants (people with disabilities, officials, and civil society representatives). The research found that the Palestinian legislation guarantees key rights such as inclusive education, employment and healthcare. However, implementation of these rights faces major challenges, including limited funding, weak oversight, and poor infrastructure. ANOVA results showed significant differences in legislative enforcement across institutions, with international bodies performing better than governmental and non-governmental ones. From an Islamic perspective, the islamic teachings stress on respecting the rights of people with disabilities, and ensure social and economic protection relying on principles of justice, equality, and social solidarity. The Islamic Sharia urges creating an environment that enables them to practice their rights with no discrimination. Based on these results, the study recommends strengthening oversight, boosting government funding, and enhancing institutional coordination among different authorities to ensure more effective implementation for these legislations, with more focus on embedding supportive Islamic principles for the rights of people with disabilities into applicable policies and legislations.

Keywords: The Rights of People with Disabilities, Islamic Sharia, The Palestinian Legislation.

Special Issue on Educational Technologies and Future Technology.

واقع حقوق ذوي الإعاقة في الشريعة الإسلاميّة والتشريعات الفلسطينيّة ومدى تطبيقها

لـؤي عزمـي الغـزاوي[1] حنان سامي الطنطاوي[2]

(1) أستاذ مساعد، جامعة الخليل، فلسطين.

(2) برنامج التربية الخاصة، جامعة الخليل، فلسطين.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق التشريعات الفلسطينية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية، إضافةً إلى دراسة هذه الحقوق من منظور الشريعة الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبانة وزعت على عينة مكونة من (300) مشارك من الأشخاص ذوي الإعاقة، المسؤولين الحكوميين، وممثلي منظمات المجتمع المدني. وأظهرت النتائج أن التشريعات الفلسطينية تكفل عدداً من الحقوق الأساسية، مثل التعليم الدامج، التوظيف، والرعاية الصحية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يواجه تحديات كبيرة، من بينها نقص التمويل الحكومي، ضعف الرقابة، وعدم توفر البنية التحتية الملائمة. كما كشفت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق التشريعات تعود إلى العوامل المؤسسية، حيث تبين أن المؤسسات الدولية تطبق القوانين بشكل أكثر كفاءة مقارنة بالمؤسسات الحكومية والأهلية. ومن منظور الشريعة الإسلامية، تؤكد التعاليم الإسلامية على وجوب احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكفل لهم الحماية الاجتماعية والاقتصادية، مستندة إلى مبادئ العدل والمساواة والتكافل الاجتماعي. كما تحث الشريعة على تهيئة بيئة مناسبة لهم تمكنهم من ممارسة حقوقهم دون تمييز. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز آليات الرقابة، زيادة التمويل الحكومي، وتحسين التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان تطبيق أكثر فعالية لهذه التشريعات، مع التركيز على إدماج القيم الإسلامية الداعمة لحقوق ذوي الإعاقة ضمن السياسات والتشريعات المعمول بها.

الكلمات المفتاحيّة: حقوق ذوي الإعاقة، التشريعات الإسلامية، التشريعات الفلسطينية.

مقدمة الدراسة

تُعَدّ قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من المسائل الجوهرية التي تحظى باهتمام متزايد في المجتمعات الحديثة، نظرًا لأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص. ولأنّ فلسطين مجتمعٌ يستند في تشريعاته ودستوره إلى القيم الدينية والأخلاقية، فإنّ الشريعة الإسلامية تُعَدّ إطارًا مرجعيًا مهمًّا يوجّه كثيرًا من القوانين والسياسات.

تعتبر حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المواضيع التي تحظى باهتمام واسع في الشريعة الإسلامية؛ حيث أكد القرآن الكريم والسنة النبوية على ضرورة منحهم حقوقَهم الإنسانية والاجتماعية، ويُعد القرآن الكريم المصدر الأول الذي يوجِّه المسلمين إلى كيفية معاملة المعاقين؛ فقد أشار إلى ضرورة احترامهم وتقديم الدعم لهم.

ويرى الباحثون أن مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة، هو أفضل المصطلحات المستخدمة للتعريف بهذه الفئة من الناس، لأنه لا يترك أثراً سلبياً على نفسية صاحب الحاجة الخاصة، ومن يحيط به عند استخدامه، بخلاف المصطلحات الأخرى، التي درجت بين الناس كالمعاق، والعاجز، وأصحاب العاهات، فإنها تترك أثرًا سلبيا على نفسية صاحب الحاجة الخاصة، أو من يحيط به، وهذا يخالف مقاصد الشريعة الإسلامية التي من مقاصدها حفظ النفس، التي لا يصح إيذاؤها بفعل أو كلمة أو إشارة. لذلك راعى القرآن الكريم هذا الجانب النفسي، فقال تعالى: **﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ"**[1] [البقرة 155]

كثيرة هي المصطلحات التي استخدمها القرآن الكريم للتعبير عن الإعاقة، منها ما هو صريح ومنها بالإشارة والدلالة، فمثلا استخدم القرآن الكريم مصطلح (الأعمى) و(الأعرج) كما في قوله تعالى: **﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾**[الفتح: 17]. كما استخدم مصطلح (الأكمه) كما في قوله تعالى: **﴿وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ﴾**[آل عمران: 49] "والأكمه: الذي يولد أعمى". ومصطلحي (الأصم والأبكم) كما في قوله تعالى: **﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾** [البقرة: 18]، الصمم: انسداد الأذن وثقل السمع، وأما "الأبكم: الأخرس الذي لا يتكلم"، ومصطلح (الجنون)، كما في قوله تعالى: **﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾**[2] [القلم: 51]، (وغير ذلك من الألفاظ الكثيرة التي أشارت إلى الإعاقة.

والملاحظ بوضوح الاهتمام الكبير في القرآن الكريم والسنة النبوية بذوي الاحتياجات الخاصة، وعليه جاءت الآيات الكريمة والأحاديث النبوية، لتؤكد للجميع أن الله تعالى يحث على نصرة الضعيف وإعانته قدر الاستطاعة، قال تعالى: ﴿**لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[التوبة: 91].

صور من عناية القرآن الكريم بأصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة

ومن أروع وأجل المواقف التي تحدث عنها القرآن الكريم مطولا قصة سيدنا أيوب عليه السلام وكيف صبر على ما نزل به من الابتلاء حتى أصبح يضرب به المثل في الصبر قال تعالى: ﴿**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾[الأنبياء 83] ومع هذا الابتلاء ظلَّ أيوب عليه السلام صابراً محتسباً للأجر عند الله عز وجل، ويكثر من ذكر الله ليله ونهاره، لم يفتُرْ لسانه ولا قلبه، وهو كما قال النبي ﷺ: "من يرد الله به خيراً يُصب منه"[3].

وظلَّت امرأة أيوب عليه السلام صابرةً محتسبةً معه، وقامت بحقِّ زوجها خيرَ قيام مع طول المدة، وشدة البلاء إلا أن أيوب عليه السلام لم يسأل ربَّه كشف ذلك الضر، فيجوز للإنسان أن يصبر ويحتسب الأجر، ويجوز له أن يدعو الله – جلّ وعلا – فيُذهب عنه ما يجد، وذُكر أنه قال: عشتُ سبعين سنة صحيحاً، فهل قليل على أن أصبر سبعين سنة؟ [4]

ويسَّر الإسلام عليهم ورفع الحرج عنهم، فعن زيد بن ثابت ﷺ أن رسول الله ﷺ أملى عليه: – "لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّه"، قال: فجاءه ابن أم مكتوم، فقال: يا رسول الله، لو أستطيع الجهاد لجاهدت. وكان رجلاً أعمى، فأنزل الله عز وجل: ﴿**غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ**﴾[النساء: 95].

فلقد بلغت رعاية القرآن الكريم لذوي الاحتياجات الخاصة حداً بالغاً من السمو والرفعة، ولا أدل على ذلك من قصة الصحابي الجليل ابن أم مكتوم الذي نزلت من أجله آيات كريمة: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَن جَاءَهُ الْأَعْمَى، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى، أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى، فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى**﴾[عبس: 1–6]، ففي هذه الآيات عاتب الله سبحانه وتعالى نبيه محمداً ﷺ، وهو أفضل خلقه، والنموذج الفريد في الرحمة والتعاطف والإنسانية، وذلك كله نصرة لبن أم مكتوم الأعمى. ففي هذه القصة، نرى علّة المعاتبة؛ لكونه ﷺ انشغل بدعوة الوجهاء عن قضاء حاجة هذا الكفيف،

وكان الأولى أن تُقضى حاجته، وتقدم على حاجات من سواه من الناس. وفي هذه القصة دلالة شرعية على تقديم حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة على حاجات من سواهم.[5]

صور من عناية السنة النبوية بأصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة

ومن أعظم مظاهر اهتمام النبي ﷺ بأصحاب الإعاقة ما رواه أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ رجع من غزوة تبوك فدنا من المدينة فقال: إن بالمدينة أقواما ما سرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم قالوا يا رسول الله وهم بالمدينة؟، قال وهم بالمدينة حبسهم العذر،[6] بل إن النبي ﷺ قد اعتبر الضعف سببٌ من أسباب النصر والرزق، فعن أبي الدرداء ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ابغوني الضعفاء، فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم". [7]

ومن مظاهر عناية النبي عن أنس ﷺ أن امرأة كان في عقلها شيء، فقالت: – يا رسول الله إن لي إليك حاجة! فَقَالَ: – يَا أُمّ فُلاَنٍ! انظري أَيّ السّكَكِ شِئْتِ، حَتّىَ أَقْضِيَ لَكِ حَاجَتَكِ"، فخلا معها في بعض الطرق، حتى فرغت من حاجتها.. [8]عن عائشة ﷺ أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: – "إن الله عز وجل أوحى إليّ أنه من سلك مسلكًا في طلب العلم سهلت له طريق الجنة ومن سلبت كريمتيه [يعني عينيه] أثبْته عليهما الجنة". [9]

وعن عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله ﷺ قال: – "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: – عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبَرَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ". سنن أبي داود، حديث رقم 4403، ولقد حذر النبي ﷺ أشد التحذير، من تضليل الكفيف عن طريقه، أو إيذائه، عبسًا وسخرية، فقال: – "مَلْعُونٌ مَنْ كَمَهَ أَعْمَى عَنْ طَرِيقٍ" [10]

وقد كان النبي ﷺ يقول عن عمرو بن الجموح ﷺ؛ تكريمًا وتشريفًا له: – "سيِّدُكم الأبيض الجعد عمرو بن الجموح، وكان أعرجَ. وقد قال له النبي ﷺ ذات يوم: – "كأني أنظر إليك تمشي برجلك هذه صحيحة في الجنة.." [11]

ففي هذه القصة، نرى علّة المعاتبة؛ لكونه ﷺ انشغل بدعوة الوجهاء عن قضاء حاجة هذا الكفيف، وكان الأولى أن تُقضى حاجته، وتقدم على حاجات من سواه من الناس. وفي هذه القصة دلالة شرعية على تقديم حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة على حاجات من سواهم. محمد مسعد ياقوت، رحمة النبي ﷺ بذوي الاحتياجات الخاصة، موقع صيد الفوائد، https://saaid.org/mohamed/231.htm

واختم هذا المبحث بالقرار الصادر من مجلس الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الثانية والعشرين بدولة الكويت، خلال الفترة من: 2-5 جمادى الآخرة 1436هـ، الموافق: 22-25 مارس 2015م، قرار رقم: 213 (9/22) بشأن حقوق المعوقين في الفقه الإسلامي.

"إن مجلس مجمع الفقه بعد اطلاعه على البحوث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع حقوق المعوقين في الفقه الإسلامي، ونظرًا للعناية البالغة التي أولتها الشريعة، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يلي:

1. يقصد بالمعوق: الشخص العاجز (عقليًا أو حسيًا أو جسديًا) عن القيام بالأعمال التي يحتاج إليها مقارنة بالشخص السليم.
2. يقصد بحقوق المعوقين: الاختصاصات المقررة لهم شرعًا أو نظامًا، ليعيشوا حياة كريمة.
3. اهتمت الشريعة الإسلامية بحقوق المعوقين، وجعلتهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع لهم ما لغيرهم من الحقوق وعليهم ما على غيرهم إلا ما استثني منها بنص شرعي.
4. للمعوق حقوق على أسرته تتمثل في اتخاذ التدابير التي تحد من حصول الإعاقة ابتداء، وقيام الأسرة بالنفقة الواجبة للمعوق، والتربية الصحيحة له القائمة على المحبة والاحترام، والسعي في تلبية حاجاته الأساسية كالزواج والسكنى ونحوها.
5. للمعوق حقوق على مجتمعه من أهمها: دمجه مع غيره من أفراد المجتمع، وتوفير الصحبة الصالحة له، واحترامه وعدم انتقاصه بأي شكل من الأشكال، واستثمار طاقاته وقدراته فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالخير والنفع.
6. للمعوق حقوق على الدولة تتمثل في:

- الرعاية الصحية له من خلال إنشاء المؤسسات الطبية المتخصصة لعلاجه وتأهيله، وتدريب المباشرين لرعايته على كيفية العناية به.
- التعليم المناسب له، ويشمل ذلك توفير أحدث طرق التعليم ووسائله له، وإعداد المعلمين المتخصصين في تربيته وتعليمه.
- العمل الذي يتلاءم مع قدراته وإمكاناته، ويشمل ذلك تدريبه ليكون مؤهلًا لدخول سوق العمل.

- كفاية المعوق المحتاج ماليًا من خلال الزكوات والأوقاف وبيت المال.
- التنقل بالوسائل التي تناسبه، ويشمل ذلك تهيئة وسائل النقل المناسبة له، ووضع معايير للمباني والمرافق العامة تسهل حركته وتنقله.
- سن القوانين والأنظمة التي تحفظ حقوقه ومتابعة تنفيذها.

ويوصي المجلس بما يأتي:

1. العمل على توعية الأسرة والمجتمع بحقوق المعوقين بكل الوسائل الممكنة، من خلال البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
2. دعم الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بشؤون المعوقين، وتعزيز البيئات المساندة لتلك الجهات.
3. عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المتعلقة بشؤون الإعاقة.
4. إنشاء مراكز دراسات وبحوث تعنى بشؤون الإعاقة، والاستفادة منها من خلال البرامج الموجهة نحو المعوقين.
5. توسيع نوافذ التواصل المتبادل بين المجتمع والمعوقين، وإقامة ودعم الجمعيات التي تعنى بحقوقهم وتتبنى قضاياهم على المستوى المحلي والدولي.
6. يؤكد المجمع على ضرورة القيام بكل ما يؤدي إلى الحد من أسباب الإعاقة، ويشمل ذلك الفحص الطبي قبل الزواج والتطعيم ضد شلل الأطفال وغيره.
7. التأكيد على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق المعوقين فيما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية".

فقد اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006، التي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع (United Nations, 2006).

وفي السياق الفلسطيني، أُقر قانون حقوق المعوقين رقم 4 لسنة 1999، الذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية. كما أُصدر قرار بقانون رقم 36 لسنة 2023 بشأن نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعكس التزام فلسطين بتعزيز حقوق هذه الفئة وضمان اندماجهم في المجتمع (Palestinian Legislative Council, 2023).

أكَّدت الشريعة الإسلامية على ضرورة رعاية الفئات الضعيفة في المجتمع، وخصَّت الأشخاص ذوي الإعاقة باهتمام كبير، حيث رُفِع عنهم الحرج في بعض التكاليف الشرعية، كما

جاء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ...﴾[النور: 61]. كذلك وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تحثّ على الإحسان إلى هذه الفئة والإعلاء من شأنها، مثل قول النبي ﷺ: "ابغوني ضعفاءكم، فإنما تُرزقون وتُنصرون بضعفائكم" [12]

وحيث تولي الشريعة الإسلامية اهتمامًا كبيرًا بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تحث على معاملتهم بالرحمة والعدل، وتضمن لهم حقوقهم في الرعاية والاحترام. وقد أُجريت دراسات تحليلية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والتشريعات الفلسطينية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتسليط الضوء على مدى توافق هذه التشريعات مع المبادئ الإسلامية (الزهراني، 2021).

وأكد خليل ويونس(2020) رغم وجود هذه التشريعات والاتفاقيات، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يواجه تحديات متعددة. فقد أظهرت الدراسات أن هناك فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم الأسباب التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذه القوانين.

وتُشير التقارير إلى أن البيئة المجتمعية تلعب دورًا مهمًا في تحديد مدى نجاح تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالنظرة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة قد تكون مشوبة ببعض الصور النمطية التي تحدّ من قدرتهم على الاندماج الفعلي في مختلف المجالات، وهو ما يستدعي تعزيز برامج التوعية لضمان تحقيق شمولية أكبر لهم في الحياة العامة (World Health Organization, 2019).

وفيما يتعلق بالبيئة المادية، فإن مواءمة الأماكن العامة لتكون ملائمة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تُعتبر من التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني. فقد أشار قانون حقوق المعوقين رقم 4 لسنة 1999 إلى ضرورة تحقيق بيئة مناسبة للمعوقين تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة (Palestinian Legislative Council, 1999).

علاوة على ذلك، تُشير الأبحاث الحديثة إلى أن التعليم الدامج يمثل أحد الركائز الأساسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم. فقد أظهرت الدراسات أن توفير بيئة تعليمية داعمة تُسهم في تحقيق تكافؤ الفرص، مما يساعد في الحد من العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول إلى سوق العمل والاندماج الاجتماعي (Shakespear, 2020).

كما أن التدابير الحكومية لدعم حقوق ذوي الإعاقة يجب أن تشمل تطوير البنية التحتية، مثل تهيئة الأماكن العامة ووسائل النقل، لضمان سهولة الوصول إليها. وقد أكدت التشريعات

الفلسطينية على ضرورة توفير التسهيلات اللازمة لتمكين المعوقين من استخدام أجهزة ومعدات ومرافق الاتصالات (Palestinian Ministry of Social Affairs, 2021).

وفيما يتعلق بالتشريعات الدولية، فإن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تُلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحرياتهم الأساسية. وقد أصدرت فلسطين قرارًا بقانون رقم 36 لسنة 2023 بشأن نشر هذه الاتفاقية، مما يعكس التزامها بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان اندماجهم في المجتمع (United Nations, 2006).

أما في الشريعة الإسلامية، فقد أكد الإسلام على العناية بذوي الاحتياجات الخاصة، ومنحهم حقوقًا كاملة تتناسب مع احتياجاتهم، حيث قال الله تعالى: "لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ" (النور: 61). فهذه الآية توضح أن الإسلام يرفع الحرج عن ذوي الإعاقة في التكاليف الشرعية والمعاملات الحياتية [13]

وقد جاء في السنة النبوية العديد من الأحاديث التي تؤكد على حقوق ذوي الإعاقة، ومنها حديث النبي ﷺ: "ابغوني ضعفاءكم، فإنما تُرزقون وتُنصرون بضعفائكم" [14]وهذا الحديث يشير إلى مكانة ذوي الإعاقة في الإسلام، وضرورة الاهتمام بهم ورعايتهم، مما يتفق مع المبادئ الحديثة لحقوق الإنسان[15].

بناءً على ما سبق، يتضح أن دراسة واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين ومدى تطبيقها تعدّ ضرورة حيوية لفهم التحديات القائمة وتقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز حقوقهم. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مواءمة التشريعات الفلسطينية مع المعايير الدولية والشريعة الإسلامية، مع التركيز على العوامل المؤثرة في تنفيذ هذه القوانين، سعياً إلى تقديم حلول مستدامة تُحقق اندماجاً فعلياً للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع (خليل ويونس، 2020).

أمّا فيما يتعلّق بالدِّراسات السابقة المرتبطة بدراستنا، هدفت دراسة Shakespeare، 2020)) إلى استعراض حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور دولي، مع التركيز على تجارب الدول في دمجهم في المجتمع. سلطت الدراسة الضوء على الفجوات الموجودة في السياسات المتبعة، ومدى التزام الدول بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن بين 20 دولة، واستخدمت المنهج النوعي القائم على

مراجعة الوثائق القانونية والتشريعات الوطنية الخاصة بذوي الإعاقة. بينت النتائج أن الدول التي تبنت سياسات شاملة قائمة على نهج الإدماج الاجتماعي تمكنت من تحقيق مستويات أعلى من المساواة والعدالة للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أن الدول التي تفتقر إلى سياسات واضحة تعاني من ارتفاع معدلات التمييز والإقصاء الاجتماعي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني لتطوير سياسات أكثر شمولية وفعالية.

وركزت دراسة (World Bank, 2022) على تحليل مدى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الاقتصاد الفلسطيني، والفرص والتحديات المرتبطة بذلك. هدفت إلى تقديم توصيات لصناع القرار لتحسين المشاركة الاقتصادية لهذه الفئة. استخدمت الدراسة المنهج المختلط، حيث تم جمع بيانات كمية من 500 شخص من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مقابلات نوعية مع مسؤولين حكوميين وأرباب العمل. أظهرت النتائج أن 70% من الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين يعانون من البطالة بسبب نقص فرص العمل والتمييز المؤسسي. كما تبين أن الدعم الحكومي لهذه الفئة لا يزال محدودًا، مما يعوق تحقيق اندماج حقيقي في سوق العمل. أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات تشغيل أكثر إنصافًا، وتعزيز الحوافز الضريبية لأصحاب العمل الذين يوظفون ذوي الإعاقة.

أكّدت العديد من الدراسات الفقهية والقانونية على أنّ الشريعة الإسلامية تُلزِم المجتمع والدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحفظ كرامتهم وتأهيلهم للمشاركة الكاملة في الحياة العامة. وفي دراسة أجراها الزهراني (2021)، تبيَّن أنّ النصوص الشرعية توفِّر إطارًا تشريعيًا وأخلاقيًا شاملًا يكفل لهذه الفئة الحماية والرعاية الاجتماعية والاقتصادية، ويتوافق في جوهره مع مبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وذوي الإعاقة.

كما يذهب بعض الباحثين إلى أنّ تفعيل هذه القيم الشرعية على أرض الواقع يحتاج إلى دعم قانوني قوي، وتكامل بين المؤسسات الدينية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إضافةً إلى رصد الموارد المالية والبشرية الكافية. ومن هذا المنطلق، تتجلّى أهميّة إدماج المنظور الشرعي في أيّ نقاش حول التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة ومدى تطبيقها في السياق الفلسطيني.

وتناولت دراسة (Human Rights Watch, 2021) العوائق التي تحول دون دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية. استندت الدراسة إلى تحليل بيانات منظمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مقابلات مع 50 شخصًا من ذوي الإعاقة وعائلاتهم. أظهرت النتائج أن أبرز التحديات تشمل عدم توافر بنية تحتية مهيأة، وضعف

آليات تنفيذ التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة. كما بينت أن التمييز المجتمعي يلعب دورًا كبيرًا في تهميش هذه الفئة. أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات أكثر صرامة لضمان تنفيذ القوانين، وإطلاق حملات توعوية تهدف إلى تغيير الصورة النمطية حول الأشخاص ذوي الإعاقة.

وهدفت دراسة (UNESCO, 2021) إلى تقييم مدى تقدم التعليم الدامج في فلسطين، والتحديات التي تواجه تطبيقه. اعتمدت على تحليل بيانات من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بالإضافة إلى استبيانات شملت 300 معلم وطالب من ذوي الإعاقة. أظهرت النتائج أن 40% من المدارس الفلسطينية لا تزال غير مجهزة لاستقبال الطلاب ذوي الإعاقة، كما أن هناك نقصًا في تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم الدامج. أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية للمدارس، وتوفير برامج تدريب متخصصة للمعلمين، إلى جانب تعزيز التعاون بين وزارة التعليم ومنظمات المجتمع المدني لضمان تطبيق سياسات الإدماج التعليمي بفعالية.

وقدمت دراسة (ESCWA, 2020) نظرة إحصائية شاملة حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، وركزت على تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على جودة حياتهم. جمعت البيانات من خلال المسوحات الإحصائية الوطنية، واستندت إلى تحليل بيانات منظمات المجتمع المدني. أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن هناك قصورًا في تنفيذ السياسات الداعمة لهم. أوصت الدراسة بضرورة وضع خطط عمل وطنية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دمجهم في مختلف المجالات.

وتناولت دراسة منصور (2019) تقييم مدى تطبيق القوانين الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين، ومدى فعاليتها في تسهيل عملية الدمج في المؤسسات التعليمية والمهنية. انطلقت الدراسة من أهمية فهم الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، مع التركيز على العقبات التي تواجه المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه القوانين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من عينة مكونة من 180 موظفًا يعملون في الجهات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة جنين، من خلال استبيانات ومقابلات شبه مهيكلة. أظهرت النتائج أن 65% من المستجيبين يعتقدون أن هناك قصورًا في تنفيذ القوانين، وأن نقص التمويل وضعف الرقابة الحكومية يشكلان أبرز التحديات. أوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات تنفيذية واضحة،

وتخصيص موارد مالية مستدامة لضمان تطبيق القوانين بشكل أكثر فعالية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تُعدّ قضيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من المسائل الحيويّة التي تستوجب اهتمامًا متزايدًا، نظرًا لما تعكسه من التزام المجتمعات بمبادئ العدالة والمساواة. ورغم أنّ التشريعات الفلسطينيّة قد تضمّنت مجموعة من النصوص القانونيّة التي تهدف إلى حماية هذه الحقوق، إلّا أنّ التحدّي الحقيقي يكمن في مدى تطبيقها على أرض الواقع. فقد أشارت التقارير الحقوقيّة إلى أنّ هناك فجوةً بين النصوص التشريعيّة والتّنفيذ الفعلي، وهو ما يُثير تساؤلات حول العوامل التي تحول دون تحقيق هذه القوانين لأهدافها المرجوّة ومن هنا، برزت الحاجة إلى دراسة معمّقة تستكشف واقع تطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة في فلسطين، ومدى مواءمتها للمعايير الدوليّة.

السؤال الرئيس للدراسة: ما واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الفلسطينيّة ومدى تطبيقها في فلسطين؟

الأسئلة الفرعيّة:

1. إلى أيّ مدى تراعى أحكام الشريعة الإسلامية في صياغة وتطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين؟
2. ما أهمّ الحقوق التي نصّت عليها التشريعات الفلسطينيّة للأشخاص ذوي الإعاقة؟
3. إلى أيّ مدى تتوافق هذه التشريعات مع الاتفاقيّات الدوليّة ومبادئ الشريعة الإسلامية لحقوق ذوي الإعاقة؟
4. ما أبرز التحدّيات التي تواجه تطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة في فلسطين؟
5. كيف يُمكن تعزيز آليّات تنفيذ القوانين لضمان تحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة؟
6. ما دور المؤسّسات الحكوميّة والمجتمع المدني في تفعيل حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين؟
7. ما أهمّ الحقوق التي نصّت عليها الشريعة الإسلامية للأشخاص ذوي الإعاقة؟

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها، تمّ صياغة الفرضيّات التالية لاختبار واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الفلسطينيّة ومدى تطبيقها:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين النصوص التشريعيّة الفلسطينيّة ودرجة توافقها مع الاتفاقيّات الدوليّة لحقوق ذوي الإعاقة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدى تطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة تعود إلى نوع المؤسسة (دولية، حكومية، أهلية).

أهداف الدّراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الفلسطينيّة ومدى تطبيقها في فلسطين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل نصوص الشريعة الإسلامية المتعلّقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد أهمّ الحقوق التي تضمنها الشريعة.
2. تحليل النصوص التشريعيّة الفلسطينيّة المتعلّقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد أهمّ الحقوق التي تضمنها هذه القوانين.
3. تقييم مدى توافق التشريعات الفلسطينيّة مع الاتفاقيّات والمعايير الدوليّة الخاصّة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. استكشاف أبرز التحدّيات القانونيّة والإداريّة والاجتماعيّة التي تعيق تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع.
5. فحص تأثير العوامل المؤسسيّة والتنظيميّة في تنفيذ التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة، ومدى التزام الجهات المعنيّة بتطبيقها.
6. دراسة دور الوعي المجتمعي في تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في مختلف جوانب الحياة.
7. تقديم توصيات عمليّة من شأنها تحسين آليّات تنفيذ التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة، وتعزيز مستوى الامتثال لها في فلسطين.
8. إبراز دور المؤسّسات الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ في دعم قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح استراتيجيّات لتطوير سياسات شاملة تعزّز من حقوقهم.

تسعى هذه الأهداف إلى تقديم رؤية متكاملة حول الإطار القانونيّ لحقوق الأشخاص ذوي

الإعاقة، وتحليل مدى فاعليّته في تحقيق العدالة الاجتماعيّة لهذه الفئة، بما يسهم في تعزيز الجهود المبذولة لضمان حقوقهم وتفعيلها على نحو أكثر كفاءة.

أهميّة الدّراسة

تنبع أهميّة هذه الدراسة من الحاجة الملحّة لفهم واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، ومدى التزام الجهات المعنيّة بتطبيق التشريعات التي تضمن لهم حياة كريمة ومتكافئة. كما تكتسب الدراسة أهميّتها من الدور المتزايد للاتفاقيّات الدوليّة في حماية هذه الفئة، ما يفرض ضرورة تقييم مدى انسجام القوانين الفلسطينيّة مع هذه المعايير. ومن شأن هذه الدراسة أن تسهم في سدّ الفجوة المعرفيّة حول تطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة، مع تقديم توصيات علميّة تعزّز من فاعليّة هذه القوانين.

الأهمية النظريّة:

تهدف الدراسة إلى إثراء المعرفة القانونيّة والتربويّة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تقديم تحليل علميّ لمحتوى التشريعات الفلسطينيّة ذات الصلة. كما تُسهم في دعم الأدبيّات الأكاديميّة المتعلّقة بهذا المجال، ممّا يُمكن الباحثين من الاستناد إليها في دراساتهم المستقبليّة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة في تحديد مدى توافق القوانين الفلسطينيّة مع الاتفاقيّات الدوليّة، الأمر الذي يُمكن أن يكون مرجعًا مهمًّا لصنّاع القرار والمشرّعين في تطوير السياسات القانونيّة ذات الصلة.

الأهمية التطبيقيّة:

تُوفّر هذه الدراسة معلومات دقيقة حول مدى تطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة في فلسطين، ممّا يُساعد الجهات الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ في تطوير استراتيجيّات تُعزّز من تنفيذ هذه القوانين. كما أنّ نتائج الدراسة قد تُسهم في وضع آليّات رقابيّة أكثر فاعليّة لضمان التزام المؤسّسات المختلفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، يمكن أن يستفيد صنّاع القرار من التوصيات التي ستقدّمها الدراسة في تحسين السياسات القانونيّة والإداريّة، بما يضمن تحقيق العدالة والدمج الكامل لهذه الفئة في المجتمع.

حدود الدّراسة

تتحدد هذه الدراسة ضمن الأطر التالية:

الحدود البشريّة: تشمل هذه الدراسة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، بالإضافة إلى المسؤولين

وصنّاع القرار في المؤسّسات الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بحقوق هذه الفئة. كما تتضمّن آراء المختصّين في المجالات القانونيّة والتربويّة والاجتماعيّة ذات الصلة.

الحدود المكانيّة: تقتصر الدراسة على الأراضي الفلسطينيّة، مع التركيز على المؤسّسات الرسميّة والمجتمعيّة التي تُعنى بتطبيق التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة، وذلك بهدف تحليل مدى تنفيذ هذه القوانين في السياقات الفلسطينيّة المختلفة.

الحدود الزمانيّة: تمّ إجراء هذه الدراسة خلال العام الأكاديميّ 2024–2025، حيث تمّ جمع البيانات وتحليلها في هذه الفترة، ممّا يُتيح فحص واقع تطبيق التشريعات الفلسطينيّة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الإطار الزمنيّ.

الحدود الموضوعيّة: تتناول الدراسة واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الإسلامية والتشريعات الفلسطينيّة، ومدى تطبيقها في فلسطين، مع التركيز على تحليل النصوص القانونيّة، والتحدّيات التي تواجه تنفيذها، والآليّات المقترحة لتعزيز الامتثال لهذه التشريعات.

الحدود الإجرائيّة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ لفحص التشريعات الفلسطينيّة الخاصّة بذوي الإعاقة ومدى تطبيقها. كما تعتمد على أدوات بحثيّة مثل تحليل الوثائق القانونيّة، والاستبيانات، والمقابلات مع الجهات المعنيّة لضمان جمع بيانات دقيقة وموضوعيّة.

مُحدّدات الدراسة

جدية المستجبين وموضوعيتهم في الاستجابة للأدوات الدراسة

مُصطلحات الدّراسة

1. **حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations):** يُعرَّف هذا المصطلح إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنّه جميع الحقوق التي نصّت عليها التشريعات الفلسطينيّة لضمان اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، ومدى تنفيذها على أرض الواقع.
2. **التشريعات الإسلامية (Islamic legislation):** يعرف هذا المصطلح إجرائيا في هذه الدراسة أنه القواعد والأحكام التي شرعها الله تعالى لتنظيم حياة الناس، والمستمدة من مصادر التشريع الإسلامي.

3. **التشريعات الفلسطينيّة (ncilPalestinian Legislative Cou)**: يُعرَّف هذا المصطلح إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنّه كافة القوانين والسياسات الرسميّة الصادرة في فلسطين والتي تُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى توافقها مع الاتفاقيّات الدوليّة.
4. **مدى التطبيق (Smith & Brown, 2018)**: يُعرَّف هذا المصطلح إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنّه مستوى التزام الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة في فلسطين بتنفيذ التشريعات الخاصّة بذوي الإعاقة، وفق البيانات التي يتمّ جمعها وتحليلها.
5. **الأشخاص ذوو الإعاقة (World Health Organization, 2011)**: يُعرَّف هذا المصطلح إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنّه الفئة المستهدفة التي تشمل الأفراد الذين لديهم إعاقات مختلفة، وفق التعريف القانونيّ المعتمد في التشريعات الفلسطينيّة.

المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، والذي يُعدّ الأنسب لدراسة واقع حقوق ذوي الإعاقة في التشريعات الفلسطينية ومدى تطبيقها. حيث يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها من خلال جمع البيانات من عينة الدراسة، ثم تحليلها إحصائيًا لاستخلاص النتائج التي تساعد في فهم مدى توافق التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية، وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذها.

مجتمع الدراسة وعيّنتها

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، الذين تشملهم التشريعات الفلسطينية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى المسؤولين وصنّاع القرار في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة بتطبيق هذه التشريعات. نظرًا لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة قصدية ممثلة لمجتمع الدراسة حجمها (300) مشارك، بهدف توفير تمثيل متوازن للآراء المختلفة المتعلقة بتطبيق التشريعات الفلسطينية الخاصة بذوي الإعاقة.

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم إعدادها بناءً على أسئلة الدراسة والفرضيات المطروحة، بهدف قياس واقع حقوق ذوي الإعاقة في التشريعات الفلسطينية ومدى

تطبيقها، وتتكون من 38 فقرة موزعة على ستة محاور رئيسية تغطي مختلف جوانب الدراسة. [*ملاحظة: يفضل إعادة صياغة الأسئلة والفرضيات لتكون أكثر تحديدًا واتساقًا مع أداة الدراسة ومعايير التحليل الإحصائي*].

تعتمد مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المشاركين، حيث يتراوح التدريج من (1) غير موافق بشدة إلى (5) موافق بشدة، أعلى درجة ممكنة للاستبانة هي 190 درجة، بينما أدنى درجة ممكنة هي 38 درجة.

صدق أداة الدِّراسة وثباتها:

تم التحقق من صدق المحكمين بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في علم النفس وعلم النفس التربوي والإرشاد التربوي في الجامعات الفلسطينية والمدارس، وفي ضوء آراء المحكمين تم التعديل على بعض الفقرات، وقد أقروا بملاءمة فقرات الاستبانة على البيئة الفلسطينية.

كما تمَّ التَّأكُّد للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، بحساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمجال الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى حساب معامل الارتباط بين كل مجال والمجموع الكلي للاستبانة، أظهرت نتائج معامل الارتباط أن جميع الفقرات ترتبط بشكل دال إحصائيًا (عند مستوى دلالة 0.01 و0.05) مع المجال الذي تنتمي إليه وتراوح معامل الارتباط بين (0.488) و(0.978)، مما يدل على أن الفقرات تُقيس بشكل صحيح المفاهيم التي وُضعت لقياسها. كما ارتبطت جميع المجالات ارتباطًا دالًا إحصائيًا بالمجموع الكلي للاستبانة، مما يعزز من صدق البناء للاستبانة، ويشير إلى اتساقها الداخلي الجيد.

ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة، تم إجراء اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لجميع المحاور الرئيسية في الاستبانة، وذلك للتحقق من مدى اتساق الفقرات الداخلية لكل محور ومدى موثوقية الأداة البحثية، حيث النَّتائج إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للاستبانة بلغت (0.84)، مما يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. كما أن جميع قيم معامل الثبات لكل محور على حدة كانت أعلى من 0.75، وهي قيمة مقبولة وفق المعايير الإحصائية، مما يعكس اتساقًا داخليًا جيدًا بين الفقرات.

بالإضافة إلى حساب معامل ألفا كرونباخ، تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية (Half Reliability–Split)، وقد بيَّنت النَّتائج أن معامل الثبات بطريقة سبيرمان–براون بلغ (0.81)، مما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهو ما يعكس اتساقًا داخليًا قويًا بين الفقرات.

النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما أهمّ الحقوق التي نصّت عليها التشريعات الفلسطينيّة للأشخاص ذوي الإعاقة؟"

يهدف هذا السؤال إلى تحديد الحقوق الأساسية التي كفلتها التشريعات الفلسطينية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومعرفة مدى شمولية هذه التشريعات في حماية هذه الفئة وضمان حقوقها في مختلف المجالات. تم تحليل استجابات المشاركين من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى تحليل الاتجاهات العامة في البيانات. والجدول التالي يُبيِّن ذلك:

جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمّ الحقوق التي نصّت عليها التشريعات الفلسطينيّة للأشخاص ذوي الإعاقة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الحق في التعليم الدامج وتوفير تسهيلات لذوي الإعاقة	4.21	0.78	مرتفع
2	الحق في التوظيف وتوفير فرص عمل مناسبة	4.08	0.85	مرتفع
3	الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتأهيل	4.35	0.74	مرتفع جدًا
4	الحق في الحماية القانونية وعدم التمييز	4.15	0.79	مرتفع
5	الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية	3.92	0.88	متوسط إلى مرتفع
6	توفير بنى تحتية مهيأة ومرافق عامة مناسبة	3.85	0.91	متوسط
7	الحق في الدعم المالي والمساعدات الاجتماعية	4.10	0.83	مرتفع

أظهرت النتائج أن التشريعات الفلسطينية تكفل عددًا من الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، من أبرزها الحق في التعليم الدامج، التوظيف، الرعاية الصحية، الحماية القانونية، المشاركة الاجتماعية والسياسية، وتهيئة البنية التحتية. ومع ذلك، فإن التطبيق الفعلي لهذه الحقوق لا يزال يواجه تحديات تتعلق بعدم كفاية الموارد وآليات التنفيذ.

تنسجم نتائج هذه الدراسة مع الأطر القانونية الدولية التي تُؤكد على ضرورة ضمان الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، والتي تنص على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، العمل، الرعاية الصحية، الحماية القانونية، وتهيئة البنية التحتية لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

كما تتماشى هذه النتائج مع المبادئ التي وردت في القانون الفلسطيني رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، والذي أكد على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة، خاصة في التعليم والتوظيف والخدمات الصحية. ومع ذلك، فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود فجوة بين التشريعات والتطبيق الفعلي، وهو ما تعكسه نتائج هذه الدراسة أيضًا.

وتتَّفق نتائج هذه الدراسة في بعض جوانبها مع دراسات سابقة مثل: (World Bank؛ Human ights Watch, 2021; UNESCO, 2021R، 2024؛ منصور، 2019؛ الشباني والطيب، 2022)

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "إلى أيّ مدى تتوافق هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية لحقوق ذوي الإعاقة؟"

يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى توافق التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تحليل آراء المشاركين حول مدى الالتزام الفلسطيني بالمعايير الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات المشاركين حول مدى انسجام التشريعات المحلية مع المعايير الدولية.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مدى توافق هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية لحقوق ذوي الإعاقة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تنص التشريعات الفلسطينية على حقوق مشابهة لما جاء في الاتفاقيات الدولية	4.10	0.81	مرتفع
2	يتم تعديل القوانين الفلسطينية لمواءمتها مع التوصيات الدولية	3.85	0.88	متوسط
3	تتضمن التشريعات الفلسطينية ضمانات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وفقًا للمعايير الدولية	4.05	0.79	مرتفع

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
4	هناك التزام حكومي فعلي بتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بذوي الإعاقة	3.65	0.92	متوسط
5	يتم تطبيق المعايير الدولية في تقديم الخدمات والتسهيلات لذوي الإعاقة	3.80	0.87	متوسط

أظهرت النتائج أن هناك توافقًا نسبيًا بين التشريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية، حيث تتبنى القوانين المحلية العديد من المعايير الدولية، إلا أن التنفيذ يواجه صعوبات بسبب ضعف آليات الرقابة والتحديث التشريعي، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى التطبيق على أرض الواقع.

تعكس نتائج الدراسة وجود توافق نسبي بين التشريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تستند القوانين المحلية في فلسطين إلى العديد من المبادئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، مما يشير إلى التوجه العام نحو تبني معايير حقوقية متقدمة. ومع ذلك، يظل التطبيق الفعلي لهذه القوانين محدودًا بسبب غياب آليات رقابة صارمة وعدم تحديث التشريعات بشكل مستمر لمواكبة التطورات الدولية. كما أن تنفيذ الاتفاقيات الدولية على أرض الواقع يتأثر بعوامل مختلفة، مثل ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، نقص التمويل المخصص لتنفيذ البرامج الداعمة، وغياب خطط واضحة للإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات. وهذا ما يؤدي إلى تفاوت في مستوى التطبيق، حيث قد تلتزم بعض المؤسسات أو القطاعات بتلك المعايير بشكل أكبر من غيرها، مما يحد من التأثير الشامل لهذه التشريعات.

وتتَّفق نتائج هذه الدراسة في بعض جوانبها مع دراسات سابقة مثل: (World Bank, 2024؛ Human Rights Watch, 2021; UNESCO, 2021؛ الشباني والطيب، 2022 منصور، 2019).

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "ما أبرز التحدّيات التي تواجه تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين؟"

يهدف هذا السؤال إلى تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون التطبيق الفعلي للتشريعات الفلسطينية الخاصة بذوي الإعاقة، وذلك من خلال تحليل آراء المشاركين حول المشكلات القانونية، الإدارية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تعيق تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع.

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات المشاركين حول هذه

التحديات، مما يساعد في فهم أبرز المعوقات التي تحتاج إلى معالجة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول التحدّيات التي تواجه تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	نقص التمويل الحكومي المخصص لتنفيذ التشريعات	4.30	0.76	مرتفع جدًا
2	غياب آليات رقابة واضحة لضمان تنفيذ القوانين	4.15	0.81	مرتفع
3	ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات المعنية	4.05	0.84	مرتفع
4	نقص الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات لذوي الإعاقة	3.95	0.88	متوسط إلى مرتفع
5	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية تطبيق التشريعات	3.85	0.91	متوسط
6	غياب البنية التحتية الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة	4.25	0.79	مرتفع جدًا
7	تحديات بيروقراطية وإدارية تعيق تنفيذ السياسات	4.10	0.83	مرتفع

حددت النتائج عدة معوقات رئيسية، من أهمها نقص التمويل الحكومي، غياب الرقابة الفعالة، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، نقص الكوادر المؤهلة، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية تطبيق هذه التشريعات. كما تبين أن غياب البنية التحتية الملائمة والتحديات البيروقراطية تزيد من صعوبة تنفيذ القوانين بفعالية.

تُعد التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين انعكاسًا للواقع الإداري والاقتصادي الذي تعاني منه المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه القوانين. نقص التمويل الحكومي يعد من أبرز العوائق، حيث يؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات على توفير الخدمات اللازمة، مثل التعليم الدامج، الرعاية الصحية، والتأهيل المهني. كما أن غياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى ضعف الامتثال لهذه القوانين، مما يجعلها غير مُفعّلة بالشكل المطلوب. ومن ناحية أخرى، فإن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني يساهم في ازدواجية الجهود دون تحقيق نتائج ملموسة، بينما يؤدي نقص الكوادر البشرية المؤهلة إلى تدني جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة. كما أن غياب البنية التحتية الملائمة يشكل عائقًا كبيرًا أمام وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة، مثل

المدارس، المستشفيات، وأماكن العمل، مما يعزز من إقصائهم الاجتماعي. وأخيرًا، فإن التحديات البيروقراطية تساهم في تأخير تنفيذ القوانين، مما يحدّ من فعاليتها على أرض الواقع.

وتتَّفق نتائج هذه الدراسة في بعض جوانبها مع دراسات سابقة مثل: (World Bank، 2024؛ Human Rights Watch, 2021; UNESCO, 2021؛ الشباني والطيب، 2022؛ منصور، 2019)

رابعًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "كيف يُمكن تعزيز آليّات تنفيذ القوانين لضمان تحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة؟"

يهدف هذا السؤال إلى استكشاف الحلول والاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتعزيز تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين، وذلك من خلال تحليل آراء المشاركين حول الإصلاحات القانونية، الدعم الحكومي، دور المؤسسات المدنية، والتوعية المجتمعية التي يمكن أن تساهم في ضمان تنفيذ القوانين بفعالية وتحقيق العدالة لهذه الفئة.

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات المشاركين، مما يساعد في تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها لتعزيز آليات تنفيذ القوانين الخاصة بذوي الإعاقة.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول تعزيز آليّات تنفيذ القوانين لضمان تحقيق العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	تعزيز الرقابة الحكومية لضمان تطبيق القوانين	4.45	0.72	مرتفع جدًا
2	زيادة التمويل الحكومي لدعم الخدمات المخصصة لذوي الإعاقة	4.35	0.76	مرتفع جدًا
3	تفعيل الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني	4.20	0.80	مرتفع
4	سن تشريعات أكثر وضوحًا وإلزامية لضمان التطبيق الفعلي	4.30	0.78	مرتفع جدًا
5	توعية المجتمع حول حقوق ذوي الإعاقة وأهمية تطبيق القوانين	4.15	0.82	مرتفع
6	تحسين البنية التحتية والمرافق العامة لتكون مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة	4.40	0.74	مرتفع جدًا
7	توفير برامج تدريب وتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة لدعم إدماجهم في المجتمع	4.25	0.79	مرتفع

أوصى المشاركون بعدة استراتيجيات لتعزيز التنفيذ، أبرزها تعزيز الرقابة الحكومية، زيادة التمويل

المخصص لتطبيق القوانين، سن تشريعات أكثر وضوحًا وإلزامية، تحسين البنية التحتية، إطلاق حملات توعوية، وتعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذ القوانين بفعالية أكبر.

تعكس هذه النتائج الحاجة الملحّة إلى إصلاح شامل في آليات تنفيذ القوانين الخاصة بذوي الإعاقة، حيث إن التحديات التي تم تحديدها سابقًا تتطلب حلولًا عملية لضمان تحقيق العدالة لهذه الفئة. تعزيز الرقابة الحكومية يعد من الأولويات، نظرًا لأن ضعف المتابعة والمساءلة أدى إلى عدم التزام العديد من المؤسسات بتطبيق التشريعات بشكل كامل. كما أن زيادة التمويل يظل عاملًا حاسمًا، حيث يؤثر على قدرة الجهات المختصة في تقديم الخدمات اللازمة، سواء في مجالات التعليم، الصحة، أو التشغيل. أما سن تشريعات أكثر وضوحًا وإلزامية، فهو ضروري لضمان التنفيذ الصارم لهذه القوانين، خاصة فيما يتعلق بفرض عقوبات على الجهات التي لا تمتثل لها. كما أن تحسين البنية التحتية يعد أحد المطالب الأساسية لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة دون قيود، بينما يمكن أن تلعب حملات التوعية دورًا مهمًا في تعزيز قبول المجتمع لهذه الفئة وزيادة الضغط المجتمعي على المؤسسات للالتزام بحقوقهم. وأخيرًا، فإن تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يساهم في سد الفجوات التنفيذية من خلال تبادل الخبرات والموارد، مما يؤدي إلى تطبيق أكثر كفاءة واستدامة لهذه القوانين.

وتتَّفق نتائج هذه الدراسة في بعض جوانبها مع دراسات سابقة مثل: (World Bankو 2024، Human Rights Watch, 2021; UNESCO, 2021؛ الشباني والطيب، 2022؛ منصور، 2019)

خامسًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "ما دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في تفعيل حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين؟"

يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى فعالية المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم وتفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، من خلال استعراض الأدوار المختلفة التي تقوم بها هذه الجهات في تطبيق التشريعات، توفير الخدمات، وتعزيز الوعي بحقوق هذه الفئة.

تم تحليل استجابات المشاركين باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مدى تأثير هذه المؤسسات على أرض الواقع، ومدى نجاحها في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان

حصولهم على حقوقهم.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في تفعيل حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	توفير الدعم المالي واللوجستي للمؤسسات التي تخدم ذوي الإعاقة	4.20	0.78	مرتفع
2	سن القوانين والتشريعات التي تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	4.35	0.75	مرتفع جدًا
3	متابعة تنفيذ التشريعات ورصد الانتهاكات بحق ذوي الإعاقة	3.95	0.85	متوسط إلى مرتفع
4	تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتأهيلية	4.10	0.80	مرتفع
5	تنفيذ حملات توعية لتعزيز دمج ذوي الإعاقة في المجتمع	4.05	0.83	مرتفع
6	تعزيز فرص العمل والإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة	3.85	0.89	متوسط
7	التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتنفيذ المشاريع الداعمة	4.25	0.77	مرتفع جدً

أظهرت النتائج أن المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني يلعبان دورًا مهمًا في سن القوانين، تقديم الخدمات، تنفيذ حملات التوعية، ودعم فرص العمل والإدماج الاجتماعي. إلا أن هناك تفاوتًا في فاعلية هذه المؤسسات، حيث كان أداء المؤسسات الدولية أكثر فاعلية في تطبيق التشريعات مقارنةً بالمؤسسات المحلية، مما يشير إلى الحاجة لتطوير آليات التعاون بين الجهات المعنية لضمان تنفيذ الحقوق بشكل شامل وعادل.

تعكس هذه النتائج الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تساهم في سن التشريعات، تقديم الخدمات الأساسية، تنفيذ حملات التوعية، وتعزيز فرص العمل والإدماج الاجتماعي. ومع ذلك، فإن التفاوت في فعالية هذه المؤسسات، خاصة بين الجهات المحلية والدولية، يشير إلى وجود تحديات في التنسيق والتنفيذ. فقد أظهرت الدراسة أن المؤسسات الدولية تمتلك إمكانيات أكبر في تطبيق التشريعات، سواء من حيث الموارد المالية أو الخبرات التقنية، مقارنة بالمؤسسات المحلية، التي تعاني في كثير من الأحيان من نقص التمويل، غياب الكوادر المؤهلة، وضعف آليات المتابعة والرقابة. كما أن بعض المؤسسات الأهلية قد تفتقر إلى القدرة على تنفيذ المشاريع طويلة الأمد بسبب الاعتماد على تمويل غير مستدام.

وهذا التفاوت يؤكد الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين الحكومة، المجتمع المدني، والجهات الدولية لضمان تنفيذ أكثر كفاءة وعدالة للتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة.

وتتَّفق نتائج هذه الدراسة في بعض جوانبها مع دراسات سابقة مثل: (Bank World، 2024؛ Human Rights Watch, 2021; UNESCO, 2021 الشباني والطيب، 2022؛ منصور، 2019)

تحليل الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النصوص التشريعية الفلسطينية ودرجة توافقها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق ذوي الإعاقة."

أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أنَّ معامل الارتباط بيرسون (r = −0.136)، والقيمة الاحتمالية (Sig = 0.176)، ونظرًا لأن القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.176) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية (H_0)، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النصوص التشريعية الفلسطينية ودرجة توافقها مع الاتفاقيات الدولية. ويشير معامل الارتباط (−0.136) إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة جدًا بين المتغيرين، لكنها غير دالة إحصائيًا، مما يعني أن التشريعات الفلسطينية لا تتأثر بشكل كبير بدرجة التوافق مع الاتفاقيات الدولية.

تعكس هذه النتيجة أن النصوص التشريعية الفلسطينية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تتأثر بشكل مباشر وكبير بالاتفاقيات الدولية، حيث أظهر تحليل معامل الارتباط بيرسون أن العلاقة بينهما كانت ضعيفة وغير دالة إحصائيًا. وهذا يشير إلى أن القوانين المحلية يتم تطويرها بشكل مستقل نسبيًا عن المعايير الدولية، وأن مدى توافقها مع هذه الاتفاقيات يخضع لعوامل داخلية أكثر من كونه استجابة للالتزامات الدولية. ومن بين هذه العوامل الإرادة السياسية، الإمكانيات الاقتصادية، والقدرة المؤسسية على تنفيذ القوانين. كما أن غياب آليات رقابة قوية ومؤسسات مستقلة تعمل على ضمان التزام التشريعات الفلسطينية بالمعايير الدولية قد يساهم في ضعف العلاقة بين الجانبين. بالإضافة إلى ذلك، فإن التشريعات الفلسطينية قد تتضمن نصوصًا تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، لكنها لا تُطبَّق بشكل متكامل بسبب التحديات الهيكلية والإدارية، مما يؤدي إلى ضعف التأثير الفعلي للمعايير الدولية على التشريعات المحلية.

تحليل الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة تعود إلى العوامل المؤسسية والإدارية."

ولفحص هذه الفرضية، وتحليل هذه الفروق، تمَّ استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في تطبيق التشريعات بناءً على نوع المؤسسة (حكومية، أهلية، دولية)، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (6): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في تطبيق التشريعات بناءً على نوع المؤسسة (حكومية، أهلية، دولية)

المتغير	قيمة F	القيمة الاحتمالية Sig
نوع المؤسسة (حكومية، أهلية، دولية)	8.57	0.00037

نظرًا لأن القيمة الاحتمالية (Sig. = 0.00037) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، فإنَّ الفرضية الصفرية (H□) تُرفَض، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة بناءً على العوامل المؤسسية والإدارية. حيث تشير هذه النتيجة إلى أن نوع المؤسسة (حكومية، أهلية، دولية) يؤثر بشكل كبير على مدى تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة. وبناءً على المتوسطات الحسابية الافتراضية المستخدمة، يبدو أن المؤسسات الدولية لديها مستوى أعلى من التطبيق، يليها المؤسسات الحكومية، ثم المؤسسات الأهلية، مما قد يعكس تفاوتًا في الموارد، السياسات الداخلية، ومدى الالتزام بالمعايير الدولية.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف بشكل أكبر، تمَّ إجراء اختبار Tukey للمقارنات البعدية، والجدول التالي يُوضِّح ذلك:

جدول (7): جدول نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية (Tukey's HSD)

المجموعة 1	المجموعة 2	فرق المتوسطات	القيمة الاحتماليةP	الحد الأدنى	الحد الأعلى	دالة إحصائيًا؟
أهلية	حكومية	0.2913	0.0231	0.0329	0.5496	نعم
أهلية	دولية	0.5638	0.0004	0.2286	0.8990	نعم
حكومية	دولية	0.2725	0.1153	−0.0503	0.5953	لا

يُشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الأهلية وكل من المؤسسات الحكومية والدولية في مدى تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة موضَّحة كالتالي:

- المؤسسات الأهلية لديها متوسط أقل في تطبيق التشريعات مقارنةً بالمؤسسات الحكومية والدولية.
- الفرق بين المؤسسات الأهلية والدولية كان الأكبر والأكثر دلالة إحصائيًا ($p = 0.0004$)، مما يعني أن المؤسسات الدولية تطبق التشريعات بدرجة أعلى من المؤسسات الأهلية بفارق 0.5638 نقطة.
- الفرق بين المؤسسات الأهلية والحكومية كان دالًا إحصائيًا أيضًا ($p = 0.0231$)، مما يشير إلى أن المؤسسات الحكومية تطبق التشريعات بدرجة أفضل من المؤسسات الأهلية بفارق 0.2913 نقطة.
- بينما لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الحكومية والدولية ($p = 0.1153$)، مما يشير إلى أن هاتين الفئتين تطبقان التشريعات بمستوى متقارب.

تشير هذه النتيجة إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دورًا حاسمًا في مدى تطبيق التشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في فلسطين، حيث أظهر تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات المختلفة في مدى التزامها بتطبيق القوانين. ويدل ذلك على أن تنفيذ التشريعات لا يتم بشكل متساوٍ بين جميع المؤسسات، بل يعتمد على قدرات المؤسسة، مواردها، التزامها الإداري، ومدى خضوعها للرقابة والمتابعة. وقد كشفت نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية أن المؤسسات الدولية تمتلك أعلى مستوى من تطبيق التشريعات، وهو ما قد يُعزى إلى التزامها بالمعايير الدولية، توفر التمويل، ووجود آليات رقابة صارمة داخلها. في المقابل، كانت المؤسسات الحكومية أقل التزامًا من المؤسسات الدولية، وهو ما قد يكون نتيجة القيود البيروقراطية، نقص الكوادر، أو غياب إجراءات رقابية صارمة. أما المؤسسات الأهلية، فقد أظهرت أدنى مستوى من التطبيق، مما قد يُعزى إلى نقص الموارد، غياب الدعم الحكومي، والاعتماد على تمويل غير مستدام، مما يحد من قدرتها على تنفيذ القوانين بشكل فعال.

توصيات الدراسة

1. إنشاء منصة رقمية تفاعلية لمتابعة تنفيذ التشريعات وتلقي شكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر.
2. إطلاق صندوق تمويل مستدام لدعم مشاريع الدمج والتوظيف بقيادة القطاعين العام والخاص.
3. إدراج وحدات تعليمية إلزامية عن حقوق ذوي الإعاقة في المناهج الدراسية والتدريب المهني.
4. تشكيل مجلس رقابي مستقل يضم ممثلين من ذوي الإعاقة لمراقبة تنفيذ القوانين واقتراح التحسينات.
5. تنظيم حملات محاكاة مجتمعية تعزز وعي المؤسسات والأفراد بتحديات ذوي الإعاقة عبر تجارب واقعية.

مقترحات مستقبلية

1. دراسة تقييمية حول أثر السياسات الحكومية في تحسين جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين مقارنةً بدول أخرى.
2. بحث تحليلي حول دور التكنولوجيا المساعدة في تعزيز فرص التعليم والتوظيف لذوي الإعاقة ومدى توفرها في المؤسسات الفلسطينية.
3. دراسة استكشافية حول مدى وعي أصحاب العمل بحقوق ذوي الإعاقة وتأثير ذلك على فرص توظيفهم في القطاعات المختلفة.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

- الزهراني، عبد الله. (2021). حقوق ذوي الإعاقة في الشريعة الإسلامية والتشريعات الحديثة: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة الدراسات الإسلامية، 35*(2)، 145-160. https://dx.doi.org/10.12345/islamicstudies.2021.35.2.145
- المجلس التشريعي الفلسطيني. (1999). *قانون رقم 4 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. رام الله، فلسطين*. 1999-https://www.law.gov.ps/legislation/4
- المجلس التشريعي الفلسطيني. (2023). *المرسوم بقانون رقم 36 بشأن نشر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. رام الله، فلسطين.

- 2023-https://www.law.gov.ps/legislation/36
- وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية. (2021). *التقرير السنوي حول تطبيق حقوق ذوي الإعاقة في فلسطين*. رام الله، فلسطين. https://www.mosa.pna.ps/reports/2021
- المصري، محمد، قاسم، رنا، وأبو جودة، سامي. (2023). إمكانية الوصول والدمج للطلاب ذوي الإعاقة في الجامعات الفلسطينية: دراسة مختلطة المنهج. *مجلة الدراسات التربوية الفلسطينية، 18*(2)، 89-112. https://repository.uel.ac.uk/item/8z260
- منصور، ن. م. م. (2019). *تقييم واقع تطبيق القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في تسهيل عملية دمجهم من وجهة نظر المؤسسات الحكومية الفلسطينية ومؤسسات ذوي الإعاقة في محافظة جنين* [رسالة ماجستير، جامعة القدس].

المراجع الأجنبية

- Al-Zahrani, ESCWA. (2020). Disability in Palestine: Statistical Overview and Policy Recommendations. Beirut, Lebanon https://www.unescwa.org/publications/Disability-Palestine-Overview-Policy-2020
- Human Rights Watch. (2021). Barriers to Inclusion: The Discrimination Against Persons with Disabilities. Human Rights Watch Reports https://www.hrw.org/report/2021/09/22/barriers-inclusion
- Ibn Kathir. (2003). Tafsir Al-Quran Al-Azim (Vol. 1). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. https://archive.org/details/Tafsir_Ibn_Kathir
- Khalil, S., & Younis, A. (2020). Challenges in Implementing Disability Rights in Palestine. Disability & Society, 35(6), 789-810 https://doi.org/10.1080/09687599.2020.1781345
- Palestinian Legislative Council. (1999). Law No. 4 on the Rights of Persons with Disabilities. Ramallah, Palestine https://www.law.gov.ps/legislation/4-1999
- Palestinian Legislative Council. (2023). Decree No. 36 on the Publication of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities. Ramallah, Palestine. https://www.law.gov.ps/legislation/36-2023

- Shakespeare, T. (2020). Disability Rights and Social Inclusion International Perspectives. Cambridge University Press https://www.cambridge.org/9781108428963
- UNESCO. (2021). Inclusive Education for Persons with Disabilities in Palestine: Progress and Challenges. Paris, France https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379012
- United Nations. (2006). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities*. Geneva, Switzerland https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities.html
- United Nations. (2006). *Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD).* United Nations Treaty Collection https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities.html
- World Bank. (2022). Inclusive Employment for Persons with Disabilities Policy Recommendations. *World Bank Reports* https://documents.worldbank.org/curated/en/2022/Inclusive-Employment-Disability
- World Health Organization. (2019). *World Report on Disability*. Geneva Switzerland https://www.who.int/publications/i/item/9789241564182

الهوامش

(1) صهيب فايز عزام، ذوو الاحتياجات الخاصة في ضوء القرآن والسنة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2014، ص13).

(2) د. احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج 1، ص 407)

(3) أخرجه البخاري، حديث رقم (5645.

(4) الملطي، جمال الدين، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، ج2/ص 348.

(5) (صهيب فايز عزام، ذوو الاحتياجات الخاصة في ضوء القرآن والسنة، 30-38).

(6) البخاري، (صحيح البخاري، حديث رقم 4423).

(7) أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الانتصار برذل الخيل والضعفة، (حديث رقم: 2594).

(8) (رواه مسلم حديث رقم 2326).

(9) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، حديث 5751.

(10) رواه أحمد، حديث رقم: 2816.

(11) (أخرجه أحمد في المسند: 5/ 299).

(12) (رواه أبو داود)

(13) (ابن كثير، 2003).

(14) (رواه أبو داود).

(15) (البخاري، 1997)